



WP/GBC

الفريق العامل المعني بشؤون سير أعمال مجلس الإدارة ومؤتمر العمل الدولي

للاطلاع

استعراض تنفيذ إصلاح مجلس الإدارة:
مسائل مقترحة للنظر فيها

ملخص: تتضمن هذه الوثيقة قائمة بالمواضيع/ المسائل المقترحة لإرشاد المكتب في إعداد تحليل معمق لإصلاح مجلس الإدارة، الواجب مناقشته في آذار/ مارس 2014. ولا يتوخى أن تكون هذه القائمة شاملة، بل أن تحفز المناقشة وتتيح أمام أعضاء مجلس الإدارة المشاركة في صياغتها النهائية.

الوحدة مصدر الوثيقة: مكتب نائب المدير العام المعني بالإدارة والإصلاح.

الوثائق ذات الصلة: الوثيقة GB.310/9/1.

معلومات أساسية

١. عملاً بتوصية الفريق العامل المعني بشؤون سير أعمال مجلس الإدارة ومؤتمر العمل الدولي، اعتمد مجلس الإدارة في دورته ٣١٠ (آذار/ مارس ٢٠١١) حزمة إصلاحات^١ وقرر أن يستهل عمله وفقاً لنسقه الجديد على أساس تجريبي في دورته ٣١٢ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١).
٢. وكما شدد عليه الفريق العامل، ليس من المتوقع أن تعمل أي حزمة من الإصلاحات بالتمام والكمال، وكان هناك تسليم آنذاك بأن المزيد من التكييفات قد يكون ضرورياً. ولهذا السبب، قرر مجلس الإدارة أنه بعد فترة التنفيذ، سيجري استعراض الوضع بغية إدخال ما يلزم من تكييفات. وتم الاتفاق على أن يستعرض مجلس الإدارة في ٢٠١٣ عملية تنفيذ حزمة الإصلاحات.
٣. وفي الإجراء الرامي إلى وضع جدول أعمال الدورة ٣١٩ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣)، طلب أعضاء مجموعة الفحص من المكتب أن يعد لهذه الدورة وثيقة معلومات تتضمن قائمة بالمواضيع/ المسائل لإرشاد عملية الاستعراض، بغية إجراء تحليل معمق في آذار/ مارس ٢٠١٤. وطلب من المكتب إجراء مشاورات غير رسمية بشأن صياغة تلك المواضيع/ المسائل.
٤. وعليه، لا يتوخى أن تكون قائمة المسائل المرفقة شاملة بل أن تحفز المناقشة وتتيح أمام أعضاء الفريق الاستشاري^٢ القائم في جنيف المشاركة في صياغتها النهائية.
٥. ويلخص الإطار أدناه المبادئ التوجيهية لإصلاح مجلس الإدارة والدعائم الرئيسية الأربع لحزمة الإصلاحات المعتمدة في آذار/ مارس ٢٠١١.
٦. وفي حين أنّ الهدف من هذا الاستعراض هو النظر في ضرورة إجراء المزيد من التحسينات، تجدر الإشارة إلى أنّ المجموعات الثلاث من الهيئات المكونة شددت على الأثر الإيجابي العام لهذا الإصلاح، لاسيما فيما يتعلق بالنقاط التالية:
 - مشاركة جميع أعضاء مجلس الإدارة مشاركة كاملة في المداولات وفي عملية صنع القرار في سياق جلسة عامة مستمرة؛
 - مشاركة أكبر من كافة الأطراف في عملية وضع جدول الأعمال؛
 - تعزيز الشفافية من خلال إجراء مشاورات غير رسمية منتظمة ومتابعة قرارات مجلس الإدارة؛
 - التركيز بشكل أفضل على وظيفتي مجلس الإدارة المتمثلتين في صنع القرار والإدارة السديدة؛
 - تحسين التواصل، مما يسمح للمجموعات الثلاث بتبادل وجهات النظر والتوصل إلى مواقف مشتركة خلال الدورات.

المبادئ التوجيهية للإصلاح

- في إطار دستور منظمة العمل الدولية ورؤية مشتركة بشأن دور ووظائف مجلس الإدارة، استرشدت حزمة الإصلاحات بالمبادئ التالية:
 - التركيز على الإشراف وإدارة المكتب بتوجيه من الهيئات المكونة ولكن دون الوقوع في الإدارة بالغة التفاصيل؛
 - ضمان المشاركة الثلاثية الكاملة من خلال الالتزام للنشاط للمجموعات الثلاث جميعها؛

^١ الوثيقة GB.310/9/1.

^٢ تتكون المجموعة الاستشارية القائمة في جنيف من ممثلين عن أمانتي مجموعة أصحاب العمل ومجموعة العمال، وممثل عن رئيس مجموعة الحكومات والمنسقين الإقليميين.

- إيلاء الأولوية للنقاشات السياسية والمتعلقة بصنع القرارات، بما ذلك متابعة القرارات الصادرة عن مجلس الإدارة والمؤتمر؛
- التماسي مع إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة؛
- الحفاظ على حيز مناسب للمناقشات الاستراتيجية رفيعة المستوى.
- وعلى هذا الأساس، تألفت الإصلاحات من الدعائم الرئيسية الأربع التالية:
 - آلية محسنة لوضع جداول الأعمال؛
 - هيكل جديد لاجتماعات مجلس الإدارة؛
 - تعزيز الشفافية والدعم المقدم من المكتب إلى الهيئات المكونة الثلاثية؛
 - تحسين عرض الوثائق وإدارة الوقت.

قائمة بالمسائل المحتملة للنظر فيها

(هذه القائمة دلالية بحتة ويتوخى منها المساعدة على النظر في خطوط مناقشة محتملة)

- هل استوفى الإصلاح أهدافه؟
 - هل عزز الإصلاح النقاش السياسي في مجلس الإدارة؟
 - هل أتاح الإصلاح أمام الهيئات المكونة إمكانية قياس التقدم المحرز قياساً أفضل فيما يتعلق بإنفاذ إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة ونهجه المتكامل؟
- هل سيكون هناك حاجة إلى تكييفات جديدة من أجل مراعاة آخر المستجدات؟
 - ما سيكون تأثير آخر المستجدات، مثل الإصلاح الداخلي لمنظمة العمل الدولية والمجالات ذات الأهمية البالغة وإطار السياسة الاستراتيجية المقبل، على إصلاح مجلس الإدارة؟
- كيف يمكن تحسين آلية وضع جدول الأعمال؟
 - هل يمكن تحسين الدور الذي يضطلع به المكتب في وضع قائمة أولية بينود جدول الأعمال، بغية توفير الإرشاد المناسب لأعضاء مجموعة الفحص؟
 - كيف ينبغي توزيع بنود جدول الأعمال بين الأجزاء/ الأقسام بغية ضمان نهج موجه نحو الإدارة السديدة واستخدام فعال لولايات كل من مختلف الأقسام والأجزاء؟
 - هل ينبغي لنا أن نسعى إلى تحقيق توازن أفضل بين الأهداف الاستراتيجية الأربعة و/أو المجالات ذات الأهمية البالغة ضمن مختلف أجزاء قسم وضع السياسات؟
 - كيف يمكن انتهاز نهج أكثر استراتيجية واستشراكاً عند التخطيط للدورات القادمة لمجلس الإدارة؟
 - ما هي التحسينات/ التغييرات، إن وجدت، التي من شأنها أن تسهم في عملية أفضل لصنع القرارات من جانب مجموعة الفحص؟
- كيف يمكن تحسين إدارة الوقت لضمان سير أعمال الجلسة العامة المستمرة على نحو سلس ومرن؟
 - ما هي التدابير الممكن اتخاذها لضمان المستوى المطلوب من المرونة، في حال تبين أن مناقشة بند من بنود جدول الأعمال استغرقت وقتاً أقل أو أطول مما كان متوقعاً؟

– كيف يمكن تحسين عملية التشاور أثناء الدورة بشأن التغييرات الممكن إدخالها على البرنامج بغية تجنب التعليق أو الانقطاع؟

■ فيما يتعلق بالمشاركات قبل الدورة وأثناءها، كيف يمكن تحسين أو تطوير القنوات الموجودة لضمان مشاركة المجموعات الثلاث جميعها على المستوى نفسه؟

– ما هي الخطوات التي يمكن اتخاذها لضمان إيصال كل نقطة قرار مطروحة أمام مجلس الإدارة (بما فيها تلك المقترحة من خلال توصيات هيئة مكتب مجلس الإدارة) إلى أعضاء مجلس الإدارة في وقت مبكر بما فيه الكفاية للسماح بالتشاور ضمن المجموعات أو مع العواصم؟

■ توافر الوثائق

– تنص القواعد على أنّ كافة الوثائق التي يعدها المكتب ينبغي أن تكون متاحة قبل ١٥ يوم عمل^٣ من افتتاح كل دورة باستثناء الوثائق الناجمة عن اجتماعات تتعقد مباشرة قبل دورة مجلس الإدارة أو أثناءها، بما في ذلك اجتماعات هيئة مكتبه.

– كيف يمكن للترتيبات الرامية إلى إجراء مشاورات مع هيئة مكتب مجلس الإدارة أن تحسّن إيصال المعلومات ذات الصلة إلى أعضاء مجلس الإدارة في وقت مبكر بما فيه الكفاية للسماح بالتشاور ضمن المجموعات أو مع العواصم؟

■ مسائل أخرى يمكن النظر فيها

– طول وثائق مجلس الإدارة ومضمونها ونسقتها؛

– هيكلية/ عمليات القسم رفيع المستوى؛

– توقيت اجتماعات مجلس الإدارة، مثلاً، في تشرين الأول/ أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر؛

– إجراء تقديم/ بحث التعديلات على نقاط القرار؛

– سياسات تخفيض استهلاك الورق.

جنيف، ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣.

^٣ غير مقترحات البرنامج والميزانية التي تتطلب ٣٠ يوماً.